

من الوزير الأول

إلى

عدد 47

السادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة
ورؤساء البلديات ورؤساء المنشآت العمومية
والمديرين العاملين للمؤسسات العمومية

الموضوع : تسوية وضعية العملة العرضيين وعملة الحضائر العاملين بالقطاع العمومي.

المراجع : - المنشور عدد 29 بتاريخ 20 أفريل 1994

- المنشور عدد 14 بتاريخ 29 مارس 1995

- المنشور عدد 19 بتاريخ 10 أفريل 1995

- المنشور عدد 27 بتاريخ 21 أوت 1998

وبعد ، تبعا لجلسة العمل الوزارية حول العملة العرضيين وعملة الحضائر العاملين

بالقطاع العمومي المنعقدة بتاريخ 11 أكتوبر 1999 فإنه تقرر ما يلي :

- تجميد انتداب هذا الصنف من العملة بالصيغة المعمول بها حاليا وذلك بداية من

سنة 2000 .

- منح الأولوية المطلقة للعملة العرضيين وعملة الحضائر العاملين بالقطاع العمومي

عند اللجوء إلى الإنتدابات الوقتية وذلك طبقا للتراتب الجاري بها العمل في الغرض، مع

التأكيد على أنه لا يمكن مستقبلا انتداب الأعوان الوقتيين والمتعاقدين من خارج أي هيكل

إداري إلا في صورة تعذر ايجاد عملة عرضيين وعملة حضائر مباشرين به و ينتمون إلى نفس الصنف.

. - النظر في تسوية الوضعية الإدارية والمالية لبعض هؤلاء العملة عن طريق التعاقد وذلك وفق الشغورات وحاجة الإدارة الحقيقية لخدماتهم وفي نطاق ما تخوله ميزانيته.

لذا ، فالمرغوب توجيه التعليمات اللازمة إلى المصالح المختصة الراجعة إليكم بالنظر قصد الإلتزام بتطبيق مقتضيات هذا المنشور بكل دقة وحزم.

والسلام

د. محمد العباسي
م. العباسي
الإدارة العامة للمالية